البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
تموز 2013

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2013 بنسبة 2.6٪، بالمقارنة مع 3.0٪ خلال الربع الأول من عام 2012. كما أظهرت أحدث البيانات المتوفرة تبايناً في أداء مؤشرات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الوقت الذي سجلت فيه معظم المؤشرات تحسناً في أدائها، كتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ورصيد إجمالي الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة، ورصيد صافي الدين العام وعجز الميزان التجاري، أظهرت بعض المؤشرات تراجعاً في أدائها كمعدل البطالة والتضخم في أسعار المستهلكين.

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.6٪ خلال الربع الأول من عام 2013 مقابل 3.0٪ خلال نفس الربع من العام الماضي. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال النصف الأول من عام 2013 بنسبة 6.5٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. أما معدل البطالة فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام 2013 ليصل الى 12.6٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 11.6٪ خلال نفس الربع من عام 2012.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 3,028.9 مليون دولار (45.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 9,661.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 5.2 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 1,297.1 مليون دينار (5.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 26,242.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 541.5 مليون دينار (3.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 18,371.3 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 1,555.7 مليون دينار (6.2٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 26,525.3 مليون دينار، وجاء الارتفاع في الودائع محصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,977.4 مليون دينار (11.2٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 421.7 مليون دينار (5.8٪).

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 22.9 نقطة (1.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 1,980.5 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 459.9 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 251.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيار 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 214.0 مليون دينار ليبلغ 11,862.0 مليون دينار (49.4٪ من GDP)، في حين ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 431.7 مليون دينار ليصل إلى 5,364.1 مليون دينار (22.4٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 71.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية أيار 2013 مقابل 75.5٪ في نهاية عام 2012.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 بنسبة 0.2٪ لتبلغ 2,284.8 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 1.8٪ لتبلغ 6,247.4 مليون دينار، وتبعاً لذلك تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.6٪ ليصل إلى 3,962.6 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال النصف الأول من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 3.3٪ نتيجة تراجع السياحة العلاجية، وتراجع مدفوعات السفر بنسبة 2.1٪، في حين ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.5٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2013 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 642.1 مليون دينار (12.0٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,395.4 مليون دينار (28.6٪ من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2012، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 450.6 مليون دينار خلال عام 2013 مقارنة مع 260.0 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2012، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية آذار من عام 2013 ارتفاع صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 19,705.0 مليون دينار وذلك مقارنة مع 18,873.7 مليون دينار في نهاية كانون أول من عام 2012.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 3,028.9 مليون دولار (45.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 9,661.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 5.2 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 1,297.1 مليون دينار (5.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 26,242.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 541.5 مليون دينار (3.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 18,371.3 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 1,555.7 مليون دينار (6.2٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 26,525.3 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة خلال شهر حزيران من عام 2013 مقارنة بالشهر السابق باستثناء الودائع لأجل وودائع تحت الطلب. أما بالنسبة للنصف الأول من عام 2013، فقد ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة مقارنة بنهاية عام 2012، باستثناء ودائع التوفير وودائع تحت الطلب، والتي انخفضت عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012.

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 22.9 نقطة (1.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 1,980.5 نقطة، بينما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 679.7 مليون دينار (3.6٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتصل إلى 18.5 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

2012		نهاية حزيران 2012	2013
US$ 6,632.6	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 6,753.0	US$ 9,661.5
-37.0٪		-35.9٪	45.7٪
24,945.1	السيولة المحلية	24,758.4	26,242.2
3.4٪		2.7٪	5.2٪
17,829.8	التسهيلات الائتمانية	17,107.3	18,371.3
12.5٪		7.9٪	3.0٪
15,375.6	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	14,926.5	15,975.3
7.6٪		4.5٪	3.9٪
24,969.6	إجمالي ودائع العملاء	24,981.2	26,525.3
2.4٪		2.5٪	6.2٪
17,711.0	ودائع بالدينار	18,750.1	19,688.4
-7.4٪		-1.9٪	11.2٪
7,258.6	ودائع بالعملات الأجنبية	6,231.1	6,836.9
38.0٪		18.5٪	-5.8٪
20,387.1	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	20,224.6	21,387.9
2.4٪		1.6٪	4.9٪
15,084.3	ودائع بالدينار	15,968.4	16,633.4
-8.6٪		-3.3٪	10.3٪
5,302.8	ودائع بالعملات الأجنبية	4,256.2	4,754.5
56.0٪		25.2٪	-10.3٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر حزيران من عام 2013 بمقدار 3,028.9 مليون دولار (45.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 9,661.5 مليون دولار وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 5.2 شهراً.

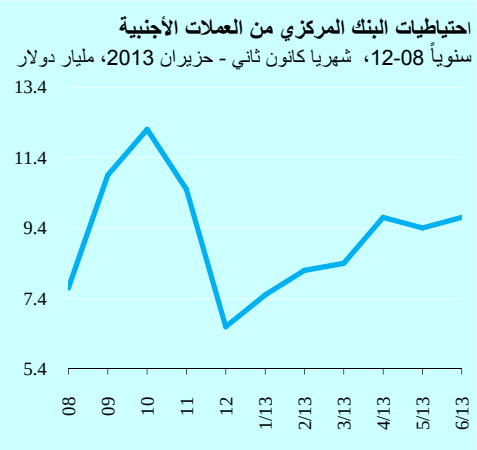

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 1,297.1 مليون دينار (5.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتبلغ 26,242.2 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 639.5 مليون دينار (2.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال النصف الأول من عام 2013 مع نهاية عام 2012، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيـولـة**

  – ارتفعت الودائع خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 1,116.8 مليون دينار (5.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتصل إلى 22,846.9 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 498.9 مليون دينار (2.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

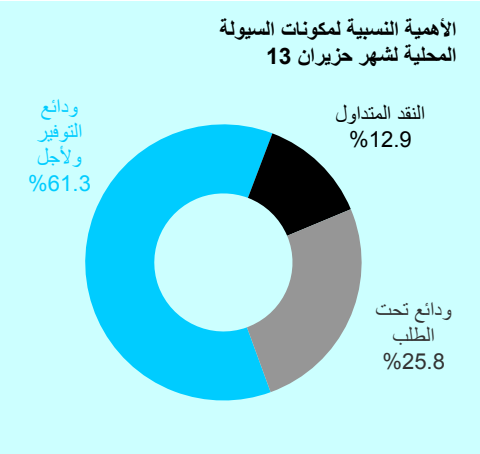

- ارتفع النقد المتداول خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 180.3 مليون دينار (5.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 3,395.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 140.6 مليون دينار (4.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

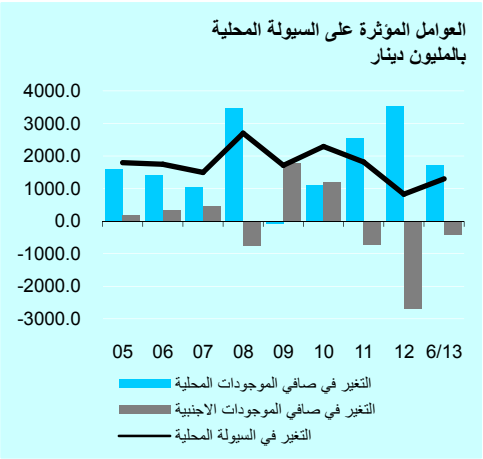

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 1,705.1 مليون دينار (9.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقابل ارتفاع قدره 2,210.1 مليون دينار (15.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 2,270.4 مليون دينار (10.9٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 565.3 مليون دينار (22.1٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية النصف الأول من عام 2013 بمقدار 408.0 مليون دينار (6.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقارنة مع انخفاض مقداره 1,570.6 مليون دينار (16.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد تأتى ذلك محصلة لانخفاض هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,172.4 مليون دينار، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 764.4 مليون دينار (12.5٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2012		نهاية حزيران 2012	2013
6,665.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,799.5**	**6,257.5**
6,139.7	البنك المركزي	6,787.4	6,904.1
525.8	البنوك المرخصة	1,012.1	-646.6
18,279.7	**الموجودات المحلية (صافي)**	**16,958.9**	**19,984.7**
-2,562.7	البنك المركزي، منها:	-3,274.0	-3,128.1
1,567.8	الديون على القطاع العام (صافي)	1,398.5	1,493.3
-4,150.5	أخرى (صافي*)	-4,692.0	-4,641.6
20,842.4	البنوك المرخصة	20,232.9	23,112.8
8,377.1	الديون على القطاع العام (صافي)	7,306.6	9,074.1
15,933.5	الديون على القطاع الخاص	15,573.3	16,625.7
-3,468.2	أخرى (صافي)	-2,647.0	-2,587.0
24,945.1	**السيولة المحلية (M2)**	**24,758.4**	**26,242.2**
3,215.0	**النقد المتداول**	**3,159.9**	**3,395.3**
21,730.1	**الودائع، منها:**	**21,598.5**	**22,846.9**
5,395.6	بالعملات الأجنبية	4,371.1	4,866.6

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2013/8/7 بتخفيض سعر الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - سعر إعادة الخصم: 4.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.75٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر 4.00٪.
- ويهدف هذا التخفيض إلى زيادة حجم الإقراض للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار بهدف تعزيز النمو الاقتصادي.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2012		حزيران 2012	حزيران 2013
5.00	إعادة الخصم	5.00	5.00
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء	4.75	4.75
4.00	نافذة الإيداع	3.25	4.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**
  - الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر حزيران 2013 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.80٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 بمقدار 61 نقطة أساس.

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر حزيران 2013 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.75٪، ولينخفض بذلك ما مقداره نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

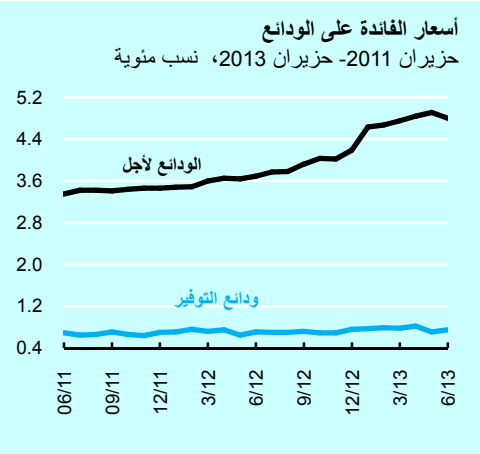

- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر حزيران 2013 بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.37٪، ولينخفض بذلك بمقدار 5 نقاط اساس عن مستواه في نهاية العام السابق.

◆ **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر حزيران 2013 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليرتفع بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 9.34٪.

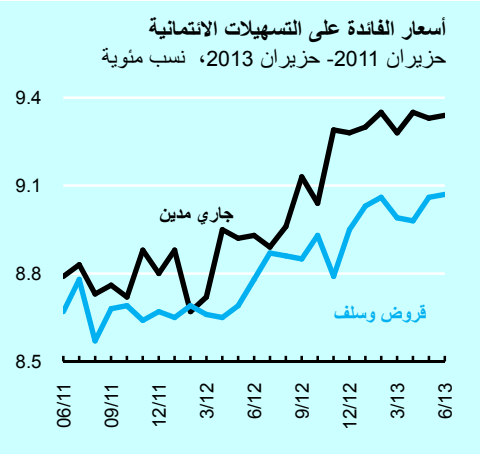

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر حزيران 2013 بمقدار 40 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.79٪، وليرتفع بذلك ما مقداره 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2012		حزيران 2012	حزيران 2013	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.42	تحت الطلب	0.43	0.37	-5
0.76	توفير	0.71	0.75	-1
4.19	لأجل	3.69	4.80	61
	التسهيلات الائتمانية			
9.59	كمبيالات واسناد مخصومة	9.24	9.79	20
8.95	قروض وسلف	8.78	9.07	12
9.28	جاري مدين	8.93	9.34	6
8.68	الإقراض لأفضل العملاء	8.31	8.85	17

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر حزيران 2013 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.07٪، وليرتفع بذلك ما مقداره 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر حزيران 2013 ما نسبته 8.85٪ مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 17 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2012.
- ونتيجة لهذه التطورات، انخفض هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل بمقدار 49 نقطة أساس مقارنة مع نهاية عام 2012 ليبلغ مستواه 427 نقطة أساس في نهاية حزيران 2013.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية حزيران من عام 2013 ما مقداره 18,371.3 مليون دينار، مرتفعاً بما مقداره 541.5 مليون دينار (3.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,256.1 مليون دينار (7.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2013، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للافراد، بمقدار 169.4 مليون دينار (4.4٪)، وكذلك قطاع الإنشاءات بمقدار 165.8 مليون دينار (4.5٪)، يليهما قطاع الصناعة بمقدار 95.8 مليون دينار (3.8٪). وبالمقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع "خدمات النقل" بمقدار 16.6 مليون دينار (3.0٪) وقطاع التجارة العامة بمقدار 7.7 مليون دينار (0.2٪) وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد توزع الارتفاع للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 599.7 مليون دينار (3.9٪)، والتسهيلات المقدمة للقطاع العام (حكومة مركزية + مؤسسات عامة) بحوالي 9.3 مليون دينار (0.6٪)، وتسهيلات المؤسسات المالية بحوالي 3.3 مليون دينار (36.3٪)، بينما انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 70.8 مليون دينار (8.3٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية حزيران من عام 2013 ما مقداره 26,525.3 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 1,555.7 مليون دينار (6.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 603.3 مليون دينار (2.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية حزيران من عام 2013 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,000.9 مليون دينار (4.9٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 361.1 مليون دينار (13.8٪)، وارتفاع ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 164.0 مليون دينار (9.7٪)، وارتفاع الودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 29.7 مليون دينار (10.8٪)، وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2012.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية حزيران من عام 2013، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,977.4 مليون دينار (11.2٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 421.7 مليون دينار (5.8٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2012.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تحسناً في أدائها في نهاية شهر حزيران من عام 2013 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012. وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

حجـم التـداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر حزيران 2013 بمقدار 53.3 مليون دينار (29.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 234.7 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 15.8 مليون دينار (10.7٪) خلال نفس الشهر من العام الســابق. أما خلال النصف الأول من عام 2013، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,088.4 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 993.5 مليون دينار عن حجمه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2012.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر حزيران من عام 2013 بواقع 17.2 مليون سهم (8.5٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 218.8 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 38.0 مليون سهم (19.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2013، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,770.3 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,316.2 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 454.1 مليون سهم (34.5٪).

الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2013 انخفاضاً قدره 37 نقطة (1.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,980.5

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2012		حزيران 2012	حزيران 2013
1,957.6	الرقم القياسي العام	**1,882.1**	**1,980.5**
2,363.6	القطاع المالي	2,333.2	2,440.6
2,176.6	قطاع الصناعة	2,047.4	2,135.5
1,651.1	قطاع الخدمات	1,558.6	1,606.1

المصدر: بورصة عمان.

نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 7.6 نقطة (0.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2012. أما خلال النصف الأول من عام 2013، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 22.9 نقطة (1.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، مقابل انخفاض قدره 113.0 نقطة (5.7٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 77 نقطة (3.3٪). بالمقابل انخفضت أسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 41.1 نقطة (1.9٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 45.0 نقطة (2.7٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

القيمـــة السوقيـــة للأسهـــم:

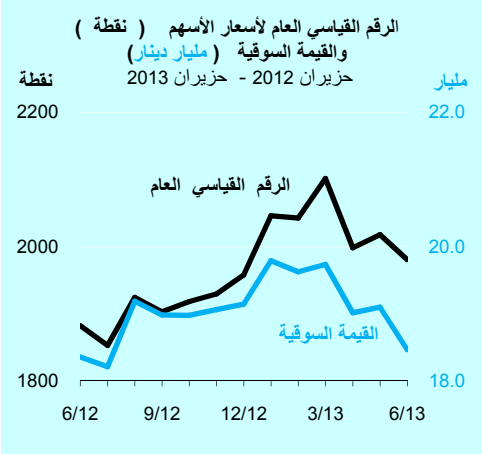

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2013 ما مقداره 18.5 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.6 مليار دينار (3.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 46 مليون دينار (0.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2012. أما خلال النصف الأول من عام 2013، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 679.7 مليون دينار (3.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012، مقارنة مع انخفاض قدره 918.9 مليون دينار (4.7٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر حزيران من عام 2013 تدفقاً موجباً بلغ 40.5 مليون دينار، مقارنة بعدم وجود أي تدفقات سواء كانت موجبة أم سالبة خلال نفس الشهر من عام 2012. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر حزيران من عام 2013 ما قيمته 71 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 30.5 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2013 فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 106.1 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 17.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2012		حزيران 2012	حزيران 2013
1,978.8	حجم التداول	131.7	234.7
7.9	معدل التداول اليومي	6.6	11.2
19,141.5	القيمة السوقية	18,353.8	18,461.8
2,384.1	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	155.8	218.8
37.6	صافي استثمار غير الأردنيين	0.0	40.5
322.9	شراء	15.9	71.0
285.3	بيع	15.9	30.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصـــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2013 بنسبة 2.6٪، وذلك مقابل نمو 3.0٪ خلال نفس الربع من عام 2012. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 9.5٪ مقابل نمو نسبته 8.0٪ خلال الربع الأول من عام 2012.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال النصف الأول من عام 2013 بنسبة 6.5٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2013 إلى 12.6٪ (10.3٪ للذكور و22.4٪ للإناث) وذلك مقابل 11.6٪ (10.3٪ للذكور و 17.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.2٪.

تطورات GDP خلال الربع الأول من عام 2013

شهد النمو الاقتصادي الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2013 تباطؤاً وذلك، بشكل رئيس، انعكاساً لتداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.6٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.0٪ خلال الربع الأول من عام 2012. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 3.5٪ مقابل نمو نسبته 2.1٪ خلال الربع الأول من عام 2012)، فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس

الثابتة يصل إلى 2.5٪ مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال الربع الأول من عام 2012. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد سجل نمواً نسبته 9.5٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 8.0٪ خلال الربع الأول من عام 2012. وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 6.7٪ خلال الربع الأول من عام 2013 مقابل ارتفاع نسبته 4.9٪ خلال نفس الربع من عام 2012.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2011 -2013
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.9	2.6	2.2	**2.7**
GDP بالأسعار الجارية	8.0	8.0	6.9	6.4	**7.3**
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6				
GDP بالأسعار الجارية	9.5				

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2013-2011

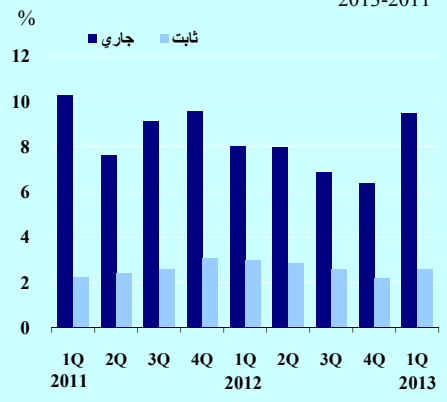

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2013 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.8 نقطة مئوية)، و"التجارة" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، و"الصناعات التحويلية" (0.4 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 88.5٪ من النمو الحقيقي المتحقق خلال الربع الأول من عام 2013.

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام

2013 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، أبرزها قطاع "الإنشاءات" الذي نما بنسبة 7.8٪، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (5.6٪)، و"خدمات المال والتأمين والعقارات" (3.8٪)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (2.5٪) وذلك مقابل نمو نسبته 2.8٪ و 2.9٪ و 1.9٪ و 1.8٪ خلال الربع الأول من عام 2012 على الترتيب.

أما قطاعا "الصناعات التحويلية" و"النقل والتخزين والاتصالات" فقد شهدا تباطؤاً خلال الربع الأول من عام 2013، إذ سجلا نمواً نسبته 2.2٪ و 3.5٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.7٪ و 4.3٪ خلال الربع الأول من عام 2012 على الترتيب. وفي المقابل، سجلت قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"الزراعة" و"الكهرباء والمياه" تراجعاً في أدائها بنسبة 18.3٪ و8.3٪ و6.0٪، مقابل تراجع نسبته 1.3٪ ونمو نسبته 3.6٪ و8.9٪ خلال الربع الأول من عام 2013 على الترتيب.

❐ المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 1.4٪ خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 2.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:

  - ثبات معدل نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية عند مستوى 3.3٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وذلك محصلة لنمو عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند المنتجات الكيمائية (18.7٪) وبند المنتجات الغذائية (10.4٪) من جهة، وتراجع الأداء لعدد من البنود أبرزها الأسمنت (32.7٪) المنتجات النفطية المكررة (24.7٪) والحديد والصلب (20.6٪) من جهة أخرى.

- تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 7.5٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 13.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2012)، ويعزى ذلك إلى تراجع الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 10.6٪، والبوتاس بنسبة 2.5٪ نتيجة انخفاض الطلب في بعض الدول الرئيسة المستوردة لهاتين المادتين خاصة الهند.
- تراجع الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 10.7٪ (بالمقارنة مع نمو قوي نسبته 15.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012)، وذلك بسبب تراجع الطلب الصناعي على الكهرباء.

- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة طفيفة بلغت 0.1٪ خلال النصف الأول من عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 16.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 9.9٪ خلال النصف الأول من عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 4.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجع كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بشكل ملحوظ وبنسبة 16.5٪ خلال النصف الأول من عام 2013، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- نمو المساحات المرخصة للبناء بنسبة 12.4٪ خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 7.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 11.7٪ خلال النصف الأول من عام 2013 بالمقارنة مع تراجع نسبته 4.3٪ خلال ذات الفترة من عام 2012.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

نسب مئوية *

2012	المؤشـر	الفترة المتاحة		
		2012		2013
0.2	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**2.6**	كانون ثاني– أيار	**1.4**
1.4	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**3.3**		**3.3**
3.3	المنتجات الغذائية والمشروبات	-2.1		10.4
9.8	المنتجات النفطية المكررة	6.0		-24.7
-2.5	الحديد والصلب	6.9		-20.6
-22.6	الإسمنت والجير والجبص	-12.4		-32.7
-3.7	المنتجات الكيميائية	-0.7		18.7
-16.9	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**-13.6**		**-7.5**
-15.3	الفوسفات	-12.7		-10.6
-19.0	البوتاس	-15.2		-2.5
6.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**15.9**		**-10.7**
8.5	**المساحات المرخصة للبناء**	**7.1**		**12.4**
5.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**16.0**	كانون ثاني– حزيران	**-0.1**
-1.7	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**4.2**		**-9.9**
0.9	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**2.8**		**-16.5**
-7.7	**عدد المغادرين**	**-4.3**		**-11.7**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال النصف الأول من عام 2013 بنسبة 6.5٪ بالمقارنة مع 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد تأثر المستوى العام للاسعار خلال النصف الأول من العام الحالي بالارتفاع الحاد في اسعار بندي "الوقود والانارة" و"النقل"، اللذين تأثرا بشكل مباشر بقرار الحكومة القاضي بتحرير اسعار المشتقات النفطية (شهر تشرين ثاني من عام 2012)، اذ ساهما برفع معدصل التضخم بمقدار 3.3 نقطة مئوية مقابل 0.5 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما تأثر المستوى العام للاسعار بأرتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً بالمقارنة مع مستوياتها خلال ذات الفترة من العام الماضي.

معدل التضخم السنوي
التغير النسبي في متوسط CPI خلال النصف الأول للأعوام (2005-2013)

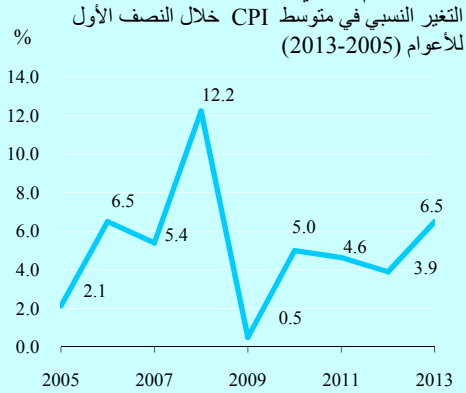

معدل التضخم الشهري
(حزيران 2012 - حزيران 2013)

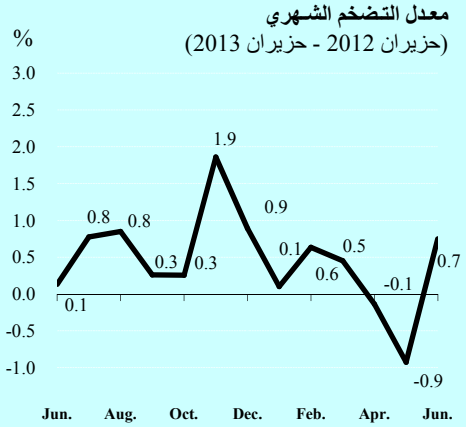

كما ارتفع المستوى العام للاسعار خلال شهر حزيران بالمقارنة مع الشهر السابق (أيار 2013) بنسبة بلغت 0.7٪، وذلك محصلة لارتفاع اسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، ابرزها "الخضروات"، و"اللحوم والدواجن"، إلى جانب بندي "الايجارات" و"النقل".

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال النصف الأول من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2012:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 4.4٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول من عام 2013. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الفواكه" (17.6٪)، و"الخضروات" (14.2٪)، و"اللحوم والدواجن" (7.1٪) و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (4.6٪) من جهة، وتراجع أسعار التبغ والسجائر (8.8٪) ، و"الحبوب ومنتجاتها" (1.4٪)، و"الزيوت والدهون" (0.8٪)، من جهة أخرى.
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 5.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، مساهمة بذلك بنحو 0.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول من عام 2013. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار كلٍ من "الأحذية" و"الملابس" بنسبة 9.6٪ و 3.8٪ على التوالي.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 8.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، لتسهم بذلك بمقدار 2.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول من عام 2013. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع الحاد في أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 24.4٪، مقابل ارتفاع طفيف نسبته 0.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، متأثراً بقرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 2.9٪ لبند "التجهيزات المنزلية" و5.7٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 7.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، لتساهم بذلك بمقدار 2.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال النصف الأول من عام 2013. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع الملموس في أسعار بند "النقل" وبنسبة 15.8٪ نتيجة رفع أجور النقل العام في أعقاب تحرير أسعار المشتقات النفطية، وذلك مقابل ارتفاع نسبته 4.4٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "العناية الشخصية" (4.9٪)، و"الثقافة والترفيه" (4.7٪)، و"التعليم" (4.1٪).

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الثاني من عام 2013 إلى نحو 12.6٪ (10.3٪ للذكور و 22.4٪ للإناث) وذلك مقابل 11.6٪ (10.3٪ للذكور و 17.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.2٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 37.7٪ (60.9٪ للذكور و 14.1٪ للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2013، بالمقارنة مع 38.3٪ (61.7٪ للذكور و 14.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 33.0٪ خلال الربع الثاني من عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.3٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (15.4٪)، و"التعليم" (12.8٪) و"الصناعات التحويلية" (10.0٪)، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات "النقل والتخزين" و"التشييد" والقطاعات الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 459.9 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 251.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012. وفي حال استثناء المنح الخارجية (218.2 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 678.1 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 273.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية أيار 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 214.0 مليون دينار ليبلغ 11,862.0 مليون دينار (49.4٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 431.7 مليون دينار ليبلغ 5,364.1 مليون دينار (22.4٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 17,226.1 مليون دينار (71.8٪ من GDP) في نهاية أيار 2013 مقابل 16,580.4 مليون دينار (75.5٪ من GDP) في نهاية عام 2012.

أداء الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2012:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر أيار من عام 2013 مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 68.7 مليون دينار أو ما نسبته 19.7٪ لتصل إلى 417.9 مليون دينار. في حين ارتفعت الإيرادات العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 بمقدار 108.2 مليون دينار أو ما نسبته 5.0٪ لتصل إلى 2,273.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع المساعدات الخارجية بمقدار 196.5 مليون دينار وانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 88.3 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	أيار		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – أيار		معدل النمو (٪)
	2012	2013		2012	2013	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**349.2**	**417.9**	**19.7**	**2,164.8**	**2,273.0**	**5.0**
الإيرادات المحلية، منها:	344.7	413.6	20.0	2,143.1	2,054.8	-4.1
الإيرادات الضريبية، منها:	257.1	261.0	1.5	1,469.8	1,481.9	0.8
ضريبة المبيعات	189.4	191.5	1.1	866.5	866.6	0.0
الإيرادات الأخرى	85.1	150.2	76.5	663.5	563.3	-15.1
المنح الخارجية	4.5	4.3	-4.4	21.7	218.2	905.5
إجمالي الإنفاق، منها:	**561.5**	**600.4**	**6.9**	**2,416.1**	**2,732.9**	**13.1**
النفقات الرأسمالية	**60.1**	**84.6**	**40.8**	**151.3**	**270.3**	**78.7**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-212.3**	**-182.5**	-	**-251.3**	**-459.9**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 88.3 مليون دينار أو ما نسبته 4.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لـتصل إلى 2,054.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 12.1 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 100.2 مليون دينار و 0.2 مليون دينار، على التوالي.

الإيرادات الضريبية

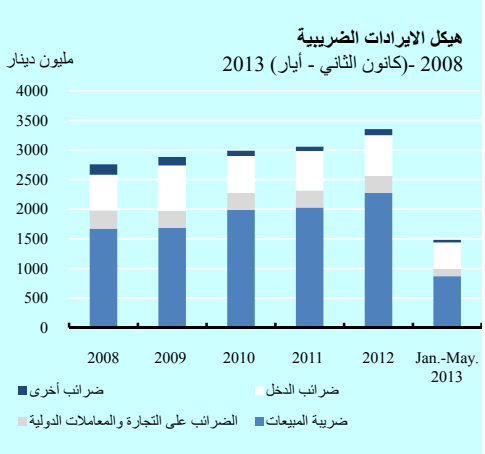

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 12.1 مليون دينار أو ما نسبته 0.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لتصل إلى 1,481.9 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 72.1٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع كل من الرسوم الجمركية وضريبة بيع العقار. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية :

- ارتفعت **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 0.1 مليون دينار لتبلغ 866.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك 58.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الأداء محصلة لارتفاع ضريبة المبيعات على القطاع التجاري، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 22.7 مليون دينار و 2.9 مليون دينار، على التوالي، وانخفاض ضريبة المبيعات على السلع المحلية، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 19.7 مليون دينار و 5.8 مليون دينار، على التوالي، مما يشير إلى تراجع في معدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- انخفضت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 8.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.8٪ لتصل إلى 444.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك 30.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 11.6 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 3.5 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 86.2٪ من إجمالي

الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 383.1 مليون دينار (منها 167.0 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- **ارتفعت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 11.2 مليون دينار أو ما نسبته 9.8٪ لتبلغ 125.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. ويعزى ذلك إلى ارتفاع المستوردات السلعية (باستثناء النفط والمشتقات النفطية والغاز والكهرباء) بما نسبته 14.9٪.
- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 8.9 مليون دينار أو ما نسبته 24.5٪ لتصل إلى 45.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 100.2 مليون دينار أو ما نسبته 15.1٪ لتصل إلى 563.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، نتيجة لانخفاض حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 59.7 مليون دينار لتبلغ 180.1 مليون دينار (منها 167.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك انخفضت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 59.8 مليون دينار لتبلغ 82.9 مليون دينار، في حين ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 19.3 مليون دينار لتبلغ 300.3 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 0.2 مليون دينار لتبلغ 9.6 مليون دينار.

المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 196.5 مليون دينار، لتبلغ 218.2 مليون دينار، هذا وقد تضمنت قيمة المنح المشار إليها منحة إضافية من المملكة العربية السعودية بقيمة 141 مليون دينار (ما يعادل 200 مليون دولار)، بالإضافة إلى منحة كويتية بقيمة 47 مليون دينار ضمن إطار المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي.

إجمالي الإنفاق

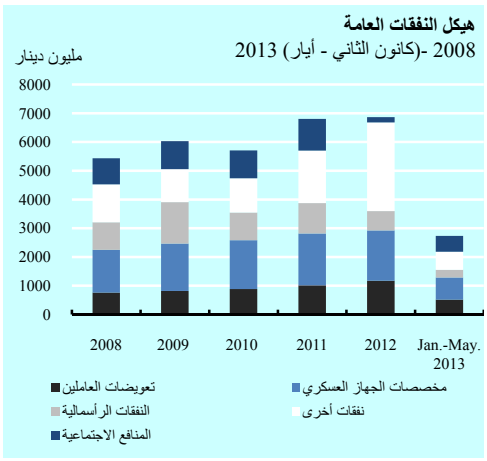

شهدت النفقات العامة خلال شهر أيار من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 38.9 مليون دينار أو ما نسبته 6.9٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 600.4 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 316.8 مليون دينار أو ما نسبته 13.1٪ لتبلغ 2,732.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 8.7٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 78.7٪.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 197.8 مليون دينار أو ما نسبته 8.7٪ لتصل إلى 2,462.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع أبرز بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 93.2 مليون دينار لتبلغ 766.1 مليون دينار مشكلة ما نسبته 31.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 116.3 مليون دينار ليصل إلى 548.9 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.3٪ من إجمالي النفقات الجارية وذلك بسبب

تضمين شبكة الأمان الاجتماعي لمخصصات الدعم النقدي المباشر. كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 39.3 مليون دينار لتبلغ 518.2 مليون دينار مشكلة ما نسبته 21.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 59.0 مليون دينار ليصل إلى 273.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 11.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 20.7 مليون دينار ليبلغ 105.6 مليون دينار ليشكل ما نسبته 4.3٪ من إجمالي النفقات الجارية. في حين انخفض بند دعم السلع بمقدار 144.0 مليون دينار ليبلغ 112.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 4.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 ارتفاعاً بمقدار 119.0 مليون دينار، أو ما نسبته 78.7٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لتصل إلى 270.3 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

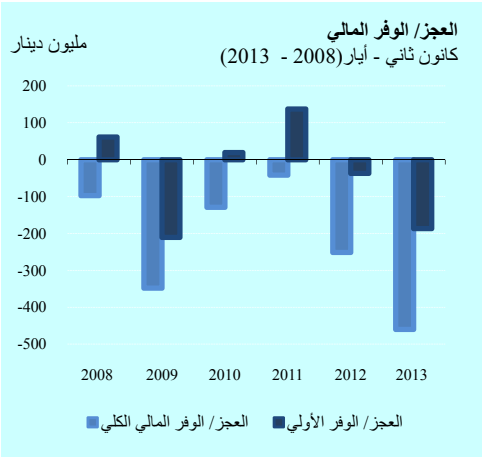

- سجّلت الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 459.5 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 251.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 186.5 مليون دينار مقابل عجز أولي مقداره 36.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.

الدين العام

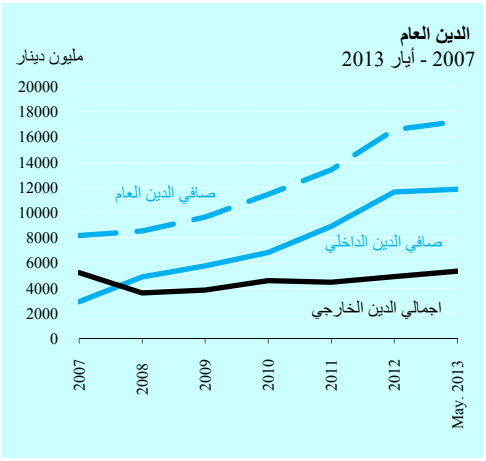

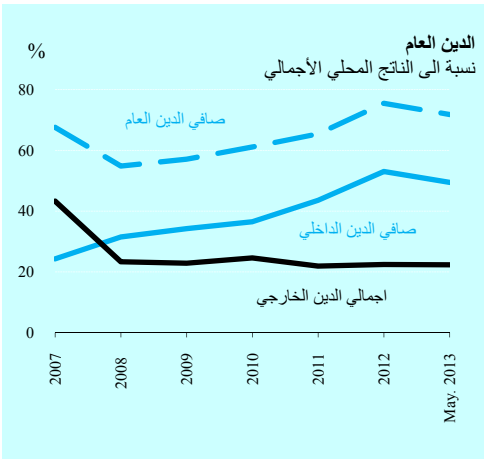

- ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية أيار 2013 بمقدار 214.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 11,862.0 مليون دينار (49.4٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 326.0 مليون دينار ليبلغ 13,004.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2012 بمقدار 113.0 مليون دينار لتبلغ 1,142.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 464.0 مليون دينار ليصل إلى 10,106.0 مليون دينار في نهاية أيار 2013 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار لتصل إلى 712.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد السندات

للمؤسسات المستقلة فقد انخفض بمقدار 106.0 مليون دينار ليصل إلى 1,071.0 مليون دينار في نهاية أيار 2013، في حين ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 10.0 مليون دينار ليصل إلى 1,089.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 431.7 مليون دينار ليبلغ 5,364.1 مليون دينار (22.4٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة، في شباط من هذا العام، بإصدار سندات دولارية في السوق المحلي بقيمة 354 مليون دينار (أي ما يعادل 500 مليون دولار)، بالإضافة إلى استلام الدفعة الثانية من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 270 مليون دينار، في شهر نيسان من هذا العام. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 43.2٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.6٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 13.8٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 15.7٪.

- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية أيار 2013 بمقدار 645.7 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليصل إلى 17,226.1 مليون دينار (71.8٪ من GDP) مقابل 16,580.4 مليون دينار (75.5٪ من GDP) في نهاية عام 2012. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً بلغ مقداره 3.7 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2012.

- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 ما مقداره 189.7 مليون دينار (منها 44.7 مليون دينار فوائد) مقابل 202.8 مليون دينار (منها 45.6 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2012.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تعديل أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2013		التغير ٪
		تموز	آب	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	785	810	3.2
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	950	980	3.2
السولار	فلس/لتر	645	665	3.1
السولار/ للكهرباء	فلس/لتر	645	665	3.1
الكاز	فلس/لتر	645	665	3.1
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10	10	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	469.3	468.7	-0.1
زيت الوقود/ للكهرباء	دينار/طن	469.3	468.7	-0.1
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	473	468.7	-0.9
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	583	604	3.6
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	588	609	3.6
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	603	624	3.5
الإسفلت	دينار/طن	502.8	502.2	-0.1

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2013/8/1

- أقر مجلس الوزراء النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2013 ويقرأ مع النظام رقم (80) لسنة 2000 على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وقد شملت التعديلات البنود التالية (تموز 2013):

- إلغاء نسبة الضريبة الخاصة الواردة في البند (6) منها والمتعلقة بخدمة اشتراك الهاتف المتنقل والراديو المتنقل سواء المؤجلة الدفع أو المدفوعة مسبقاً لتصبح 24٪ بدلاً من 12٪.
- رفع الضريبة الخاصة على أجهزة الهواتف الخلوية بما فيها الهواتف الذكية لتصبح 16٪ بدلاً من 8٪.

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية القرض الطارئ والمقدم من البنك الدولي بقيمة 150 مليون دولار أمريكي، بهدف التخفيف من أثر الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة نتيجة الأزمة السورية (تموز 2013).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر أيار من عام 2013 بنسبة 2.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 476.1 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 0.2٪ لتبلغ 2,284.8 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012.
- انخفضت المستوردات خلال شهر أيار من عام 2013 بنسبة 4.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 1,239.4 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013، فقد انخفضت المستوردات بنسبة 1.8٪ لتبلغ 6,247.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر أيار من عام 2013 انخفاضاً نسبته 7.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 ليبلغ 763.3 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 2.6٪ ليبلغ 3,962.6 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2012.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2013 بنسبة 3.3٪ نتيجة تراجع السياحة العلاجية، كما تراجعت مدفوعات السفر بنسبة 2.1٪.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2013 بنسبة 2.5٪ ليبلغ 1,271.8 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 642.1 مليون دينار (12.0٪ من GDP) خلال الربع الأول من عام 2013 مقارنة مع عجز مقداره 1,395.4 مليون دينار (28.6٪ من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2012.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 450.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2013 مقارنة بحوالي 260.0 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2012.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية آذار من عام 2013 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 831.3 مليون دينار مقارنة مع نهاية كانون أول من عام 2012 ليصل إلى 19,705.0 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 11.8 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 112.6 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 100.8 مليون دينار ليبلغ 8,176.3 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2012.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	كانون ثاني– أيار			
	2012	معدل النمو (٪) 2012/2011	2013	معدل النمو (٪) 2013/2012
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	8,277.1	10.5	8,176.3	-1.2
الصادرات الكلية	2,289.6	-2.2	2,284.8	-0.2
الصادرات الوطنية	1,917.1	-3.3	1,928.9	0.6
المعاد تصديره	372.5	3.9	355.9	-4.5
المستوردات	6,360.0	15.4	6,247.4	-1.8
الميزان التجاري	-4,070.4	28.4	-3,962.6	-2.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن

بالمليون دينار

	كانون ثاني– أيار		
	2012	2013	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
العراق	248.4	336.1	35.3
الولايات المتحدة الأمريكية	289.9	308.1	6.3
السعودية	189.8	233.1	22.8
الهند	192.9	180.8	-6.3
اندونيسيا	79.1	104.0	31.5
الإمارات	64.4	67.8	5.3
سوريا	100.5	50.2	-50.0
المستوردات			
السعودية	1,723.7	1,166.4	-32.3
الصين	560.3	639.2	14.1
الولايات المتحدة الامريكية	403.4	397.2	-1.5
إيطاليا	243.6	294.3	20.8
المانيا	241.3	242.7	0.6
مصر	207.1	227.1	9.7
تركيا	204.4	223.9	9.5
الإمارات	155.3	222.0	42.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 انخفاضاً نسبته 0.2٪ لتصل إلى 2,284.8 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 2.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وجاء هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 11.8 مليون دينار أو ما نسبته 0.6٪ لتصل إلى 1,928.9 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 16.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتصل إلى 355.9 مليون دينار.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال الخمسـة شـهور الأولى للأعوام 2012 و2013، بالمليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1,917.1**	**1,928.9**	**0.6**
الملابس	**272.0**	**287.9**	**5.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	253.4	268.1	5.8
البوتاس	**203.4**	**231.7**	**13.9**
أندونيسيا	31.4	59.4	89.2
ماليزيا	20.4	46.4	127.5
الهند	29.4	37.3	26.9
منتجات دوائية وصيدلية	**146.9**	**170.8**	**16.3**
السعودية	34.8	33.6	-3.4
الجزائر	23.2	29.4	26.7
العراق	13.2	17.0	28.8
السودان	13.0	17.0	30.8
الفوسفات	**188.5**	**145.4**	**-22.9**
الهند	117.2	103.0	-12.1
أندونيسيا	33.5	17.0	-49.3
بلغاريا	16.3	9.8	-39.9
الخضروات	**205.0**	**133.3**	**-35.0**
العراق	27.0	38.8	43.7
سوريا	67.9	28.9	-57.4
الامارات	17.8	14.2	-20.2
الأسمدة	**95.2**	**68.1**	**-28.5**
الهند	35.9	28.0	-22.0
تركيا	16.9	15.1	-10.7
بلغاريا	-	11.2	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012، يلاحظ ما يلي:**
  - ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 23.9 مليون دينار، أو ما نسبته 16.3٪، لتصل إلى 170.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 11.4٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والسودان على ما نسبته 56.8٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

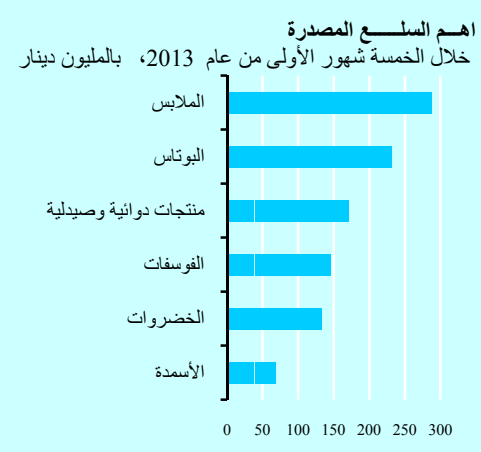

- ارتفاع صادرات البوتاس بمقدار 28.3 مليون دينار (13.9٪) لتصل إلى 231.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من اندونيسيا وماليزيا والهند على ما نسبته 61.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 71.7 مليون دينار (35.0٪) لتصل إلى 133.3 مليون دينار، مقارنة مع 205.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2012. حيث استحوذت أسواق كل من العراق وسوريا والإمارات على ما نسبته 61.4٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

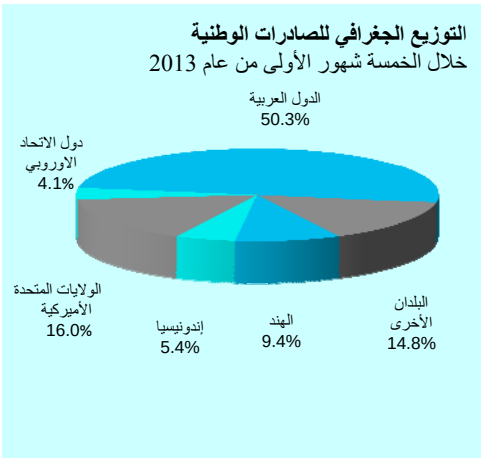

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 43.1 مليون دينار (22.9٪) لتصل إلى 145.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 11.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 14.7٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 9.6٪. وما زالت الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 70.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والخضروات والأسمدة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 على ما نسبته 53.8٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 58.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند واندونيسيا والإمارات وسوريا على ما نسبته 66.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 مقابل 60.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012.

■ المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 انخفاضاً مقداره 112.6 مليون دينار، أو ما نسبته 1.8٪، لتبلغ 6,247.4 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 15.4٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الخمسة الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2012، يلاحظ ما يلي:**

اهـم السلـــع المستوردة
خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013، بالمليون دينار

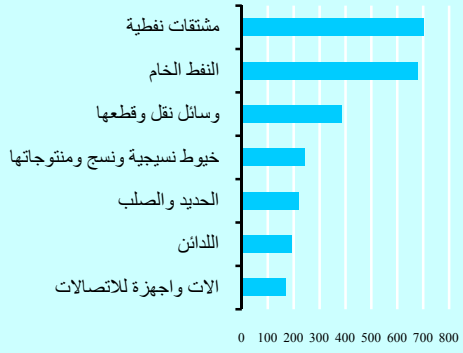

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 367.9 مليون دينار، أو ما نسبته 35.1٪، لتصل إلى 680.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 22.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 9.0٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 28.7٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 328.6 مليون دينار، أو ما نسبته 31.8٪، لتصل إلى 703.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 109.2٪ خلال الفترة المقابلة من العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع المستوردات من زيت الوقود جراء ارتفاع معدلات تدفقات الغاز المصري. وتعد كل من سنغافورة والسعودية وتركيا الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 45.1 مليون دينار، أو ما نسبته 13.2٪، لتصل إلى 386.5 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 2.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 59.6٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال الخمسة شهور الأولى للأعوام 2012 و2013، بالمليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**6,360.0**	**6,247.4**	**-1.8**
مشتقات نفطية	**1,032.2**	**703.6**	**-31.8**
سنغافورة	0.0	131.6	-
السعودية	272.1	99.5	-63.4
تركيا	59.8	80.0	33.8
النفط الخام	**1,048.4**	**680.5**	**-35.1**
السعودية	981.0	603.6	-38.5
وسائل النقل وقطعها	**341.4**	**386.5**	**13.2**
كوريا الجنوبية	120.5	84.2	-30.1
الولايات المتحدة الامريكية	51.2	85.4	66.8
اليابان	37.5	60.8	62.1
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**189.4**	**241.8**	**27.7**
الصين	79.8	90.0	12.8
تايوان	43.7	56.2	28.6
الباكستان	4.8	26.1	443.8
الحديد والصلب	**239.8**	**220.8**	**-7.9**
أوكرانيا	87.1	51.7	-40.6
الصين	12.9	24.0	86.0
السعودية	11.9	19.7	65.5
اللدائن	**173.6**	**191.8**	**10.5**
السعودية	87.8	94.6	7.7
الصين	7.7	14.4	87.0
الإمارات	7.3	11.6	58.9
الآلات وأجهزة الاتصالات	**140.1**	**168.6**	**20.3**
الصين	78.7	99.8	26.8
فيتنام	2.8	20.5	632.1
الهند	23.1	10.8	-53.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من خيوط النسيجية ونسج ومنتوجاتها بمقدار 52.4 مليون دينار، أو ما نسبته 27.7٪، لتصل إلى 241.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 6.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وتايون وباكستان على ما نسبته 71.3٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات
خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013

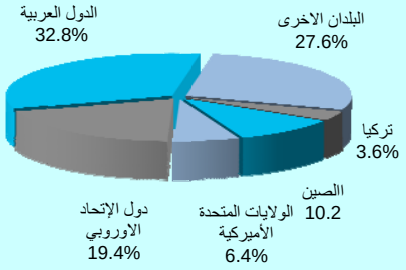

- وعليه، استحوذت المستوردات من "النفط الخام" والمشتقات النفطية و"وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" و"آلات وأجهزة للاتصالات" على ما نسبته 41.5٪ من إجمالي المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 مقابل 49.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وألمانيا ومصر وتركيا والإمارات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 على ما نسبته 54.6٪ من إجمالي المستوردات مقابل 58.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها الخمسة شهور الأولى من عام 2013 انخفاضاً مقداره 16.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 لتبلغ 355.9 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2013 انخفاضاً مقداره 107.8 مليون دينار، أي بنسبة 2.6٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 ليصل إلى 3,962.6 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2013 بمقدار 31.5 مليون دينار (2.5٪) مقارنة بنفس الفترة من عام 2012 ليبلغ 1,271.8 مليون دينار.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2013 تراجعاً مقداره 39.2 مليون دينار (3.3٪) مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 لتصل إلى 1,156.1 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع أعداد الزوار القادمين بغرض العلاج.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال النصف الأول من عام 2013 تراجعاً مقداره 8.6 مليون دينار (2.1٪) لتصل إلى 398.6 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2012.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012 إلى ما يلي:-

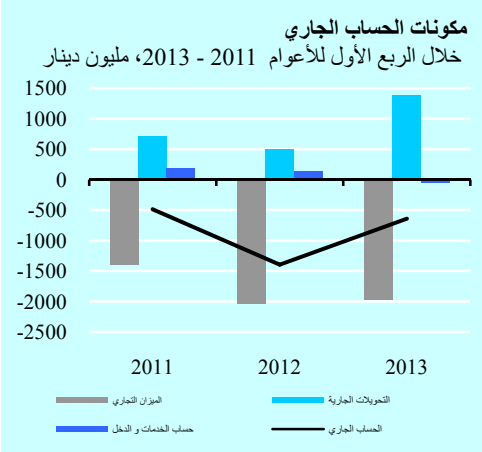

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 642.1 مليون دينار (12.0٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,395.4 مليون دينار (28.6٪ من GDP) خلال الربع الأول من عام 2012. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة بمقدار 58.3 مليون دينار (2.9٪) ليصل إلى 1,978.3 مليون دينار.
- ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات بمقدار 2.9 مليون دينار ليبلغ 100.9 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى تسجيل صافي بندي السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 364.2 مليون دينار و 15.8 مليون دينار على التوالي، في حين سجل كل من صافي بندي النقل والخدمات الأخرى عجزاً بلغ 231.3 مليون دينار و 47.8 مليون دينار على التوالي.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 149.6 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 34.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 199.2 مليون دينار وتسجيل صافي تعويضات العاملين لوفر مقداره 49.6 مليون دينار.
- ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 876.6 مليون دينار ليصل إلى 1,384.9 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 852.4 مليون دينار ليبلغ نحو 921.8 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 24.2 مليون دينار ليصل إلى 463.1 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 4.1٪ خلال الربع الأول من عام 2013 لتصل إلى 533.4 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الربع الأول من عام 2013، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 272.4 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,110.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 450.6 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 260.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 76.5 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 120.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 991.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 69.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,246.4 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 799.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2013 التزاماً نحو الخارج بلغ 19,705.0 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 18,873.7 مليون دينار في نهاية عام 2012، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 1,424.8 مليون دينار ليصل إلى 15,931.0 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس:
  - ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,222.0 مليون دينار.
  - ارتفاع الاصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للجهات غير المقيمة بمقدار 41.9 مليون دينار لتبلغ 895.3 مليون دينار.
  - انخفاض ودائع البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 20.7 لتبلغ 4,706.4 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 2,256.1 مليون دينار ليصل إلى 35,636.0 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:
  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 452.3 مليون دينار ليبلغ 18,109.6 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 213.7 مليون دينار ليبلغ 2,998.8 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع القيمة السوقية للكية غير المقيمين في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي بمقدار 153.0 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1,474.7 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 667.1 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 807.6 مليون دينار) لتبلغ 7,969.5 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 179.4 مليون دينار ليبلغ 954.9 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 78.3 مليون دينار ليبلغ 5,123.5 مليون دينار.